

قانون العودة الإسرائيلي وأثره في الصراع في فلسطين

The Israeli Law of Return & its Impact on the Struggle in Palestine

Daud A. Abdullah, ed.

London: The Palestinian Return Centre, 2004. 343 pages.

إن الكتاب الذي بين أيدينا هو خلاصة رؤية ستة عشر من أبرز الأساتذة المتخصصين بالشؤون الفلسطينية والإسرائيلية لقانون العودة الإسرائيلي (الذي صدر في 5 تموز/يوليو 1950)، وأهدافه، ومراحل تطوره، وتأثيره في الصراع الدائر في فلسطين. ما نخشاه عادة من قراءة الكتب التي يتعدد مؤلفوها هو تفاوت المستويات وعدم ترابط الموضوعات والفصول، غير أن هذا الكتاب نجح في تجاوز هذه المشكلة، وتمكن من تقديم طرح شامل وعميق ومتكامل للموضوع. وقد بدا واضحاً ذلك الجهد الذي قام به محرر الكتاب في هذا المجال. ولعل هذا الكتاب من أبرز الكتب – إن لم يكن أهمها – التي ناقشت هذه القضية المركزية في المشروع الصهيوني بشكل علمي جاد يعكس وجهة النظر الفلسطينية العربية، وبطريقة تتجاوز الطروحات العاطفية الإنشائية. وكان من الواضح أن مصدرَي الكتاب اهتموا بمخاطبة العقل الغربي من خلال إصداره بالإنكليزية، وهو ثمرة أعمال مؤتمر مركز العودة الفلسطيني الذي عقد في لندن في نيسان/أبريل 2002.

والكتاب يتوزع على أربعة محاور، يقع الأول منها تحت عنوان "من الماضي"، وفيه يراجع كل من عبد الوهاب المسيري، ومصطفى أبو صوي، وداود عبد الله، ومجدي حماد، الأوضاع التاريخية التي تطور فيها هذا القانون من زوايا متعددة. أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان "جمع الشتات"، وفيه يتم الكشف عن آليات تنفيذ الهجرة اليهودية، وهو محور اشترك في البحث فيه كل من أسعد عبد الرحمن، وسلمان أبو ستة، ونصير عاروري، ومايكل بريور. ويقع المحور الثالث تحت عنوان "بناء الدولة الإثنية"، وفيه يشارك كل من جعفر حسن، وراسم الخمايسي، ومحمد أبو الهيجا، وهو محور يركز على تأثير قانون العودة الإسرائيلي واتخاذ زريعة لتأسيس الدولة الإثنية اليهودية الصرفة. أما المحور الرابع فيقع تحت عنوان "القضايا القانونية والمستقبل"، وفيه يشارك كل من شفيق المصري، ومنير شفيق، وحسين شعبان، وسهيل الناطور، وجورج جبور.

المحور الأول:

من الماضي

في هذا المحور يحاول الدكتور عبد الوهاب المسيري، بدايةً، أن يحلل قانون العودة الإسرائيلي من خلال تفريغه من مضمونه القانوني وإخضاعه لمقاييس تاريخية اجتماعية أوسع وأبعد من الفضاء القانوني. وفي سبيل ذلك يبدأ المسيري بالتشديد على أن الصهيونية ليست عقيدة دينية، وإنما أيديولوجيا سياسية استمدت حياتها من جذور أوروبية عميقة ومعقدة، واشتملت على عدة مدارس منها العام، والاشتراكي، والديني، والعمالي، وغيرها. ثم يحلل المزايم الصهيونية الدينية التي تبرر احتلال فلسطين، وإقرار وتنفيذ قانون مثل قانون العودة، وذلك من خلال الغوص في المزايم الدينية التي تم استغلالها لتغطية المشروع الاستيطاني الصهيوني، ومنها: أن فلسطين أرض الميعاد، وأن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار الذي طالما تاق إلى العودة إلى الأرض التي وعده الله بها، إلى مقولة أن اليهود هم عرق متميز، وليس انتهاء بفكرة جمع اليهود تحضيراً لظهور المسيح المخلص. ويعتمد المسيري إلى تنفيذ هذه المزايم ودحضها، ويثبت أن تعاليم التلمود تحرم على اليهود استخدام القوة للاستيلاء على أرض إسرائيل من أجل إقامة دولتهم عليها، ليتساءل بعد ذلك: ما هي الأسس الحقيقية لقانون العودة الإسرائيلي؟ ويجب المسيري بأن إدراك ماهية أي مفهوم صهيوني يقتضي إخراجها من السياق الديني اليهودي، ووضعه في إطار القيم والمفاهيم التي سادت في الغرب خلال القرن التاسع عشر. فمثلاً: يرى المسيري أن الصهيونيين تبنا أيديولوجيا معاداة السامية، لكنهم استخرجوا منها عدة خلاصات؛ فبدل العرق الآري الذي كان الألمان يدعون تفوقه، أصبح اليهود هم العرق الصافي المتفوق. ثم يتحدث عن الأسباب التي دفعت الغرب إلى تبني وجهات المشاريع

الصهيونية، ومنها ما هو ديني، مثل حركة إعادة اليهود إلى فلسطين تمهيداً لظهور المسيح، كما يعتقد البروتستانت، ومنها أيضاً ما هو عنصري، مثل حركة معاداة السامية التي سادت في أوروبا، وعزل اليهود عن المجتمعات الغربية في غيتوات مخصصة لهم، بعد جلبهم للاستفادة منهم كمجموعات عاملة، الأمر الذي ولد عندهم شعوراً بالانعزال والغربة وفقدان أي نوع من أنواع السلطة، وهذه الأمور كلها التي تضافر فيها استغلال العامل الديني مع العاملين النفس/اجتماعي والاقتصادي، أدت إلى ازدهار المشروع الصهيوني وتبني قانون العودة فيما بعد. إلا إن المسيري، بعد تفنيده هذه المزاعم الدينية اليهودية بأن فلسطين هي أرض الميعاد، وأن هجرة اليهود إليها إنما هي عودة، فضل تسمية القانون بقانون "الترانسفير"، أو قانون نقل اليهود إلى فلسطين وليس إعادتهم إليها. ثم يخلص إلى القول إن قانون "الترانسفير" هو القانون الذي يشتمل على الهدف الأساسي من بناء دولة إسرائيل، بل هو الحجر الأساس للمشروع الصهيوني، وهو تحويل إسرائيل من دولة لمواطنين إلى عالم مفترض لليهود لطالما كانوا يعيشون في شوق إلى العودة إليه بحسب المزاعم الصهيونية. وهو يعني، من جهة أخرى، حرمان الفلسطينيين من حق العودة إلى أرضهم وديارهم. ويختم المسيري دراسته بالقول إن نظام الفصل العنصري الذي يعتمد على مثل هذا القانون هو الذي أدى إلى عزل فلسطين عن المنطقة، وإشغال فتيل الصراع فيها. أما الأستاذ مصطفى أبو صوي، فحلل قضية العودة والخلّاص من خلال مراجعة نقدية لمقالة كتبها شلومو غوبرمن، وهو مدّع عام إسرائيلي متقاعد. فقد وضع أبو صوي في دراسته أسس فهم المعاني الدينية لهجرة اليهود، إذ يقول إن مما لا شك فيه أن من الصعب جداً على الصهيونيين أن ينظروا إلى الأرض المقدسة غير تلك النظرة التي يرون أن لهم فيها حقاً حصرياً. ويضيف أن التحدي الذي يواجه اللاهوت اليهودي يكمن في كيفية شرح عقيدة الخلاص اليهودي التي من أجلها يسوغ احتلال أرض شعب آخر، وإعاقة كل مسارات العدالة والقانون.

وقدم الدكتور داود عبد الله دراسة تحت عنوان "قانون العودة الإسرائيلي: تقويم لجذوره ودوافعه التاريخية". وهي عبارة عن مراجعة مفصلة لجذور القانون وتطوره عالج فيها عدة عناوين أهمها: وضع اليهود في أوروبا قبل قيام الحركة الصهيونية؛ هيرتسل ومؤتمر بازل؛ قضية الهجرة وطرده السكان الأصليين من فلسطين. كما تحدث عن موقف المجتمع الدولي من قانون العودة ليخلص إلى القول إنه لا يمكن إثبات ادعاءات اليهود بأرض فلسطين. ويشرح في ورقته أن الصهيونية استخدمت مصطلح الشعب اليهودي للحصول على امتيازات وحقوق قانونية خارج دولة إسرائيل، من أجل إعطاء قانون العودة أبعاد القانون الدولي، ليؤكد في النهاية أن القانون يعارض كل حقوق الإنسان التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما الدكتور مجدي حماد، فقدم دراسة مقارنة عن التشابه بين الكيان الصهيوني في فلسطين وبين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، إذ رأى أن لكلتا المشكلتين جذوراً تاريخية اجتماعية مشتركة، فكلتا النظامين له ارتباط وثيق بالتركيبة الاجتماعية والمصالح السياسية الاقتصادية للدول الغربية التي أمدتها بكل وسائل القوة، الأمر الذي استمر في الحالة الإسرائيلية بعد سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وأضاف حماد أن هناك ثلاث خصائص تنطبق على المستوطنين الإسرائيليين هي: الاستعمار الاستيطاني؛ التوسع عن طريق الاستيلاء على الأراضي؛ كونهم وكلاء للاستعمار. وهذا يعكس الجهود التي تبذلها القوى المهيمنة في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، من أجل السيطرة على المنطقة واستغلال ثرواتها.

المحور الثاني:

جمع الشتات

تحت هذا العنوان يقع الفصل الثاني من الكتاب، وفيه شارك أسعد عبد الرحمن بدراسة عنونها: "دور الوكالة الصهيونية والمنظمة اليهودية العالمية في تطبيق قانون العودة"، وبين فيها دور كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، قبل إقرار قانون العودة الإسرائيلي. ورأى عبد الرحمن أن هجرة اليهود إلى فلسطين كانت، من الناحية العملية، أمراً مستمراً طوال أكثر من خمسة عقود سبقت إقرار قانون العودة.

الأستاذ سلمان أبو ستة قدم بدوره دراسة تحت عنوان: "قانون العودة الإسرائيلي والولاء المزدوج، ووضع المجتمعات اليهودية خارج إسرائيل"، حلل فيها عمليات طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم وإحلال الصهيونيين مكانهم، واصفاً العملية بأنها عملية تطهير عرقي. كما تطرق إلى الزحف الاستيطاني الصهيوني على الأراضي

الفلسطينية التي تم احتلالها. ثم حلل التناقض بين طلب إسرائيل من المجتمعات اليهودية التي تعيش خارجها عقد لواء الولاء لها، وبين واجبات تلك المجتمعات تجاه بلادهم الأم التي يعيشون فيها. "المجتمع اليهودي الأميركي وإسرائيل: عودة أم مؤسسة أعمال خيرية؟" كان عنوان دراسة نصير عاروري، الذي راجع تطور العلاقة بين الكيان الصهيوني والمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية؛ هذا المجتمع الذي تحول من مجتمع صغير غير ذي أهمية يحاول إيجاد مكان ما لنفسه، وغير مبال كثيراً بتطلعات الحركة الصهيونية، إلى مجتمع ملتزم التزاماً كاملاً بإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، مع حرصه على استقلاليتها عن تلك الدولة. ويقول عاروري إن إسرائيل لم تعد بعد حرب 1967 تضع أجندة المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية، كما كانت تفعل من قبل، إذ أصبح مجتمعاً متماسكاً ذا نفوذ واسع. وأضاف أن اليهود الأميركيين يفكرون ملياً في هذه الأمور وآثارها في مستقبلهم.

وتحت عنوان "الإنجيل وإعادة استعمار أو إسكان فلسطين: وجهات نظر الصهيونية المسيحية والكنائس الأخرى"، قدم مايكل بريور دراسة قال فيها إن الصهيونية المسيحية استخدمت العهد القديم لإلهام أتباعها بالقيام بأكثر الأعمال بربرية. ورأى أن ما ورد في العهد القديم من نصوص عن الأرض وإعادة استعمارها كان له دور أساسي في النشاطات الاستعمارية، وهذا تماماً ما يربط الصهيونية المسيحية بادعاءات الصهيونيين في أرض فلسطين.

المحور الثالث:

بناء الدولة العرقية

يركز الفصل الثالث من الكتاب بشكل كامل على أثر قانون العودة في دولة إسرائيل، وكونه الدافع الأساسي نحو جعلها دولة عرقية صرفة. وفيه قدم الأستاذ جعفر حسن دراسة تحدث فيها عن الأوضاع السيئة لمن يعتبرون "غير يهود" وفقاً لتصنيف كبير الحاخامين في إسرائيل الذي يتمتع بحق تقرير من هو اليهودي؟ وناقش وضع اليهود غير الأورثوذكس في إسرائيل، والمشكلات التي يواجهونها في "الدولة اليهودية".

أما الدراسة التي قدمها راسم خماسي تحت عنوان "التوزيع الديموغرافي والجغرافي للمهاجرين اليهود في فلسطين" فتتحدث عن النتائج الجغرافية والديموغرافية لقانون العودة الإسرائيلي، وخصوصاً فيما يتعلق بثرواتهم، وعن الإحصاءات المتعلقة بأعداد المهاجرين وخصائص توزيعهم الجغرافي والديموغرافي.

وقدم الأستاذ محمد أبو الهيجا دراسة بعنوان "قانون العودة وأثره في القرى غير المعترف بها: حالة من التهجير والصراع بشأن الأرض"، رأى فيها أن من العبث الحديث عن المساواة بين العرب والصهيونيين في ضوء قانون العودة؛ فمن وجهة نظره يجب إلغاء هذا القانون وغيره من القوانين المماثلة في ضوء غياب قوانين الملكية والجنسية.

المحور الرابع:

القضايا القانونية والمستقبل

يقع المحور الرابع من الكتاب تحت عنوان "القضايا القانونية والمستقبل"، وفيه قدم الأستاذ شفيق المصري دراسة بعنوان "قانون العودة الإسرائيلي والقانون الدولي"، تناول في بدايتها مخططات هيرتسل التي تتحدث عن ضرورة طرد السكان الأصليين بطريقة حذرة وسرية، ليؤكد بعد ذلك أن الاستعمار البريطاني الذي وعد اليهود بوطن قومي في فلسطين، راعى في نصوصه ضرورة احترام الحريات الدينية والمدنية للسكان الأصليين أو غير اليهود، إلا إن الصهيونيين لم يعملوا بهذا البند، وإنما حرصوا على طرد السكان الأصليين. ويغوص المصري أعمق من ذلك ليؤكد أن قانون العودة الإسرائيلي مخالف للقوانين الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تعطي الفلسطينيين، مثل غيرهم، الحق في الحصول على جنسية وطنهم. بل إن قانون العودة الإسرائيلي حرم حتى بعض اليهود حق الجنسية بسبب التعريفات المجحفة لليهودي وفق القانون المذكور. ويسرد المصري سلسلة مخالفات للمواثيق الدولية ارتكبتها الصهيونيين استناداً إلى قانون العودة، ومنها قرار الأمم المتحدة رقم 181 الذي يلحظ قيام دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، ولكل منهما حدود ومعالم، ولمواطنيهما حقوق ليس أقلها حق الحصول على الجنسية. كما يرى المصري أن قانون العودة ينتهك بنود كل المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل معاهدة جنيف وغيرها، ويخلص إلى القول إن هذا القانون أداة فعالة في استيراد المواطنين من بلد هجر منه

سكانه الأصليون. وقد أعطى هذا القانون الصهيونيين حقين في الوقت نفسه: حق استيراد المواطنين، وحق طرد السكان. ويضيف المصري أن الصهيونيين ما زالوا مهوسين بقضية التوازن الديموغرافي بين الفلسطينيين واليهود، ولذلك فإنهم استناداً إلى هذا القانون سيقومون بتنظيم عمليات هجرة يهودية من جهة، وبمحاولة طرد البقية الباقية من الفلسطينيين في إسرائيل من جهة أخرى.

الدراسة الثانية قدمها الأستاذ منير شفيق تحت عنوان "أهمية عودة الفلسطينيين، والهجرة الإسرائيلية في الصراع العربي - الصهيوني"، وفيها يرى أن حل الصراع العربي - الصهيوني لا يكمن في التمييز بالتمييز العرقي الذي يتضمنه قانون العودة، إذ إن الصراع ليس مبنياً على من يملك حق العودة إلى فلسطين والاستقرار بها، وإنما أساس الصراع هو أن فلسطين للفلسطينيين، وأن لهم الحق في تقرير مصيرهم فيها. ويضيف شفيق أن المشكلة لا تنبع فقط من الهجرة العرقية لليهود، أو من القوانين التي تسمح لهم بأن يصبحوا مواطنين، بمجرد دخولهم فلسطين المحتلة، بل تنبع أيضاً من وجود دولة إسرائيل من أصلها، وهي التي تفتقر إلى الشرعية، تماماً مثلما وجود اليهود في فلسطين غير شرعي.

كما ساهم في هذا المحور الأستاذ حسين شعبان بدراسة عنوانها "حق العودة الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي" ورأى فيها أنه قبل تحقيق أي تقدم في إيجاد حل عادل وشامل للصراع، يجب أن تحصل المؤسسات الدولية من إسرائيل على اعتراف واضح لا لبس فيه بالقرار رقم 194، الذي ينص على حق الفلسطينيين في العودة. ويضيف شعبان أن إعاقة عودة الفلسطينيين إلى أرضهم جعلت قانون العودة الإسرائيلي قانوناً قائماً على التمييز، إذ يفضل مجموعة من الناس على مجموعة أخرى. وإذا لم يتم إيجاد آلية للقضاء على هذا التمييز، فإن أي حل عادل للصراع مع الصهيونيين سيبقى مجرد مراوغة.

الأستاذ سهيل الناطور قدم في هذا المحور دراسة تحت عنوان "ردة الفعل العربية والفلسطينية على قانون العودة الإسرائيلي"، حلل فيها كيفية تعامل الأدبيات العربية والفلسطينية مع قانون العودة الإسرائيلي، ليصل إلى أن هذه الكتابات محدودة جداً، تعالج وجوهاً متعددة من قانون العودة، بعضها حاول إيجاد الرابط بين الصهيونية وجهود جميع اليهود في فلسطين، وبعضها الآخر تحدث عن التمييز الذي جرى ضد الفلسطينيين في ضوء هذا القانون، وبعض آخر تناول موضوع عدم شرعية وجود الكيان الصهيوني وهجرة اليهود إليه. إلا أن هذه الدراسات لم يراجعها محامون وخبراء من أهل الاختصاص، الأمر الذي انعكس جهلاً بين عامة الناس بطبيعة مجتمع المحتل الصهيوني.

الدراسة الأخيرة من هذا المحور هي للأستاذ جورج جبور، تحت عنوان "مستقبل إسرائيل في ضوء قواعد علم الاستيطان والاستعمار"، وفيها رأى أن هذا العلم يعطي أفضل التفسيرات، ويوفر الأفق الذي يمكن من خلاله تصور مستقبل مبني على تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويرى جبور، في نهاية الدراسة، أن دولة إسرائيل تعتمد كلياً على التطور الديموغرافي للصهيونيين في أرض فلسطين، الأمر الذي يعني أن الكيان في خطر، لأن التطور الديموغرافي السريع المطلوب ليس متوفراً حالياً من جهة، ومن جهة أخرى فإن أرض فلسطين التي كان ينظر إليها، بدايةً، على أنها ملاذ لليهود لم تعد كذلك بالنسبة إليهم. وأخيراً دعا جبور إلى إقامة مراكز دراسات ترصد مستقبل الكيان الصهيوني.

خلاصة:

نجم الكتاب، إلى حد كبير، في إبراز أن قانون العودة الإسرائيلي هو "تقنين للظلم"، وأنه أحد المحاور الرئيسية الجائرة التي تشكل الكيان الإسرائيلي على أساسها. كما نجح في تفنيد المزاعم الصهيونية في أن فلسطين هي أرض الميعاد بالنسبة إلى الشعب اليهودي، وأكد أن ما جرى من طرد للفلسطينيين هو عملية خارجة عن كل المبادئ والشرائع والقوانين الدولية، وأن ضمان حق الفلسطينيين في أرضهم أمر كفلته كل المواثيق وشرائع حقوق الإنسان واتفاقية جنيف، وأن النضال الفلسطيني من أجل استرداد الحقوق والعودة إلى أرض الوطن أمر تضمنه الشرائع والمواثيق الدولية.

أمل عيتاني

باحثة في مركز الزيتونة

للاستشارات - بيروت

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx